شدد على ضرورة أن تذهب الحكومة إلى خطوات مدروسة والابتعاد عن تعقيد الأمور وتأزيمها

التميمي: الغانم التقى ممثلي النقابات النفطية للخروج بتوافق حول معالجة مميزات العاملين بالقطاع

■ القحطاني: رئيس المجلس طلب من وزير المالية وقف إصدار قرارات حتى الوصول لحل يرضي جميع الأطراف

الغانم أثناء لقائه مع ممثلي النقابات النفطية

■ الغانم أكد أن البديل الإستراتيجي لن يبت فيه إلا بعد ان تتم دراسته بعناية وعرضة على لجنة الموارد

كتب مصطفى كامل

كشف مراقب مجلس الامة النائب عبدالله التميمي عن ان رئيس مجلس الامة وعدد من الاعضاء التقوا برئيس اتحاد عمال البترول ورؤساء النقابات النفطية للخروج بتصور وتوافق نيابي حكومي عمالي حول معالجة مكافآت ومميزات العاملين بالقطاع النفطي.

وقال التميمي في تصريح صحافي "التقينا بحضور رئيس مجلس الامة برئيس اتحاد عمال البترول ورؤساء النقابات النفطية للوقوف على موضوع امتيازات ومكافآت القطاع النفطي، مشيرا الى ان مجلس الامة يذهب الى اتجاه عدم التصعيد وعدم ظلم اي فئة سواء بالقطاع النفطي او اي قطاع من قطاعات العمل بالدولة".

وشدد التميمي على ضرورة ان تذهب الحكومة الى خطوات مدروسة والابتعاد عن تعقيد الامور وتازيمها لافتا الى لقاء رئيس مجلس الامة وممثلي الامة بممثلي النقابات النفطية يرمي الى الخروج بتصور وبتوافق نيابي عمالي وحكومي حول هذه القضية.

ومن جانبه قال رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات سيف القحطاني عقب لقاء ممثلين الاتحاد مع رئيس مجلس الامة مزورق الغانم بان الرئيس قام بالاتصال بنائب ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية إنس الصالح حيث طلب منه وقف اصدار اي قرارات تتعلق بمكتسبات حقوق العمالية بالقطاع النفطي وإعطاء فرصة للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف مضيفا ان الرئيس قد اكد لهم ان البديل الاستراتيجي لن يبت فيه الا بعد ان تتم دراسته بعناية ومن ثم عرضة على اللجنة الموارد البشرية البرلمانية وبعد تقوم اللجنة باطلاع الأطراف المعنية على تفاصيل مافيه بمن فيهم النقابات النفطي

وأشار ان رئيس مجلس الامة اكد على اهمية وضرورة ان تتعاون جميع الأطراف لمواجهة كل التحديات التي تواجهها البلاد وخصوصا الأزمة الاقتصادية بضمان وتجاوزها موكدا ان الغانم كان حريص كل الحرص على حقوق ومكتسبات العاملين في قطاع النفطي وعدم المساس والأضرار بها لافتا انه تم الاتفاق مع الرئيس على عقد اجتماع بالقريب العاجل.

اشار الى ان المصروفات لم تخفض إلا 279مليون دينار

الميزانيات: الموازنة تضخمت 4 أضعاف

■ الآليات والأسس المتبعة حالياً في تقدير بنود الميزانية لا تواكب التغييرات التي طرأت عليها

لجنة الميزانيات

■ في الدول المتقدمة هناك وزارة للخزانة معنية بمراقبة إيرادات ومصروفات الأجهزة الحكومية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة آلية وأسس إعداد تقديرات ميزانيات الجهات الحكومية وكيفية تعامل وزارة المالية معها بحضور كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والنفط بالوكالة انس الصالح ووكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم.

أولا: ضرورة تغيير أسس إعداد الميزانية

بينت اللجنة أن الآليات والأسس المتبعة حاليا في تقدير بنود الميزانية لا تواكب التغييرات التي طرأت عليها من ارتفاع مطرد في المصروفات والتي تضخمت إلى 4 اضعاف ما كانت عليه خلال اقل من عشر سنوات وافقدها قدرتها على ضبطها وكبحها بدليل الانخفاض الحاد في الإيرادات إلا أن المصروفات في الميزانية الجديدة لم تخفض إلا بـ 279 مليون دينار فقط.

وفي الدول المتقدمة هناك وزارة للخزانة معينة بمراقبة إيرادات ومصروفات الأجهزة الحكومية وهي التي تحدد اتجاهات الإنفاق الحكومي لتنسجم سياساتها المالية مع خططها التنموية ولا اقله أن تبدأ وزارة المالية خطوة إصلاحية أولى في هذا المجال باستحداث منصب وكيل متفرغ لشؤون الخزانة العامة ضمن هيكلها التنظيمي بدلا من الوضع القائم.

ثانيا: المناقلات بين بنود الميزانية

كما تكشف كثرة المناقلات المالية بين بنود الميزانية إلى افتقار تقديرات الجهات الحكومية للدقة المالية ومراعاة قدرتها التنفيذية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الإنشائية إذ أن هذه المناقلات لا تعكس القيمة التشغيلية الحقيقة لها. بل يقع هذا الخلل في ابسط البنود احتسابا كتقدير مكافأة الطلبة إذ يجب معرفة عدد الطلبة الفعليين مضافا إليه عدد الطلبة المتوقع قبولهم مضروبا في مكافأتهم الشهرية ليتم رصد الاعتماد السنوي حينها وسبق أن طلبت إحدى الهيئات التعليمية النقل من هذا البند لصالح بند آخر مرتين خلال السنة المالية بـ 20 مليون دينار دون أن يحدث عجز فيه أثناء تنفيذ الميزانية مما يشير إلى تضخمه

ثالثا: تفاوت كفاءة الأنظمة المحاسبية في الجهات الحكومية

تعج التقارير الرقابية بملاحظات ضعف وتفاوت كفاءة الأنظمة المحاسبية وإدارات التدقيق الداخلي بين الأجهزة الحكومية وكثرة الشكاية بقلة أعداد المحاسبين رغم وجود طوابير من المحاسبين لا يتم توظيفهم وإن وظفوا فإن نسبة كبيرة منهم لا يعملون في الوحدات الوظيفية المناسبة لمؤهلهم مما يستوجب تبني وزارة المالية إستراتيجية لتقليص تلك الفجوات من خلال تطوير إدارة قطاع الميزانية لديها وجعلها مركزا للتدريب وقبول محاسبين باعداد أكبر لانها ستثري سوق العمل فيما بعد وذات المسؤولية موجه أيضا لجهاز المراقبين الماليين الخاضع لإشراف وزير المالية.

رابعا: إعادة هيكلة الهيئات الحكومية

وسبق أن أوضحت اللجنة أن القفزة الكبيرة في عجز الميزانية القادمة والمقدر بـ 12 مليار دينار يجب أن يقلص من داخل الميزانية نفسها من خلال خطوة جادة تتمثل في إعادة هيكلة الهيئات الحكومية المتشعبة والبالغة 64 جهة حكومية وباتت تتشابه وتتشابك ادوارها هذا بخلاف برامج مجلس الوزراء التي وصلت إلى 9 برامج إضافة إلى 18 لجنة ووصلت تكلفة التمويل الحكومي لتلك الهيئات إلى ما يقارب الـ (أربعة مليارات دينار).

خامسا: الإصلاح والتغيير

ويجب أن تقود وزارة المالية سلسلة من مبادرات الإصلاح والتغيير كونها أكثر الوزارات قدرة على تشخيص الاختلالات المالية ولا يصح التحجج أن بعض التشريعات القائمة تعرقلها واللجنة على استعداد لتذليل كافة العقبات من خلال تعديل أو إصدار متطلبات تشريعية تسهم في تقويم انحرافات الميزانية ومنها تحويل بعض الجهات الحكومية المستقلة إلى ملحقة، تنظيم عمل مجالس الإدارات الحكومية تنظيم حق الانتفاع بأملاك الدولة إلغاء الصلاحيات الممنوحة لبعض الجهات المستثناة من قانون الخدمة المدنية أو المعطاة صلاحيات وزير المالية أو المعفاة من الرقابة المسبقة في حال كانت سلوكها المالي غير رشيد وغيرها من القضايا.

عقب لقاء لجنة الميزانيات البرلمانية

الأثري: «التطبيقي» تسير نحو التطوير والإصلاح بخطوات منتظمة

قام وفد من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب برئاسة السيد الدكتور المدير العام د. أحمد الأثري بزيارة إلى مجلس الأمة الموقر ولقاء أعضاء لجنة الميزانيات والحساب الختامي برئاسة النائب الموقر عدنان عبدالصمد.

من جانبه أشاد مدير عام الهيئة د. أحمد الأثري بنتائج اللقاء وبالتعاون الكبير والتجاوب الذي لمسه من قبل أعضاء اللجنة الموقرين تجاه الهيئة وسعيها نحو الإصلاح والتطوير مؤكدا أن جهود الهيئة ومساعيها مستمرة لتذليل كافة الصعاب التي قد تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق أهداف الهيئة لخدمة الوطن والعملية التعليمية في البلاد.

واضاف د. الأثري أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بمجلس الأمة الموقر أثنت على الخطوات الجادة التي تتخذها الهيئة واستجابتها لمعظم ملاحظات كافة الجهات الرقابية. وأبرز د. الأثري حديث أعضاء اللجنة البرلمانية عن إشادة ديوان المحاسبة بإدارة الهيئة وتميزها بقدرتها على الانتقال من تصنيف (جهة جادة نوعا ما) إلى (جهة جادة بالإصلاح) وما حققته الهيئة كذلك من نجاح في تقليص عدد الملاحظات من 128 ملاحظة إلى 8 ملاحظات فقط.

هذا وقد عبر مدير عام الهيئة د. أحمد الأثري عن عظيم امتنانه وبالغ شكره للجهود التي تقوم بها لجنة الميزانيات بمجلس الأمة وتشددها في التدقيق على جميع ما يتعلق بالميزانية ما يدل على حرصها البالغ على معالجة المخالفات التي قد توجد.

رافق مدير عام الهيئة د. أحمد الأثري أثناء اللقاء ممثلون عن رابطتي أعضاء هيئتي التدريس والتدريب.

الجلال: اللجنة ستستكمل مناقشة التعديلات في اجتماع لاحق

حماد: عدم اكتمال النصاب حال دون إقرار «الصحية» لمقترحات قانون العمل بالقطاع الأهلي

جانب من اجتماع اللجنة الصحية

قال مقرر اللجنة الصحية النائب سعدون حماد في تصريح صحفي يوم امس " ان اللجنة عقدت اجتماع فرعي بالاعضاء الحضور لمناقشة التعديلات الواردة على قانون العمل بالقطاع الاهلي بمشروع ومقترحات قانون لكن عدم اكتمال النصاب حال دون اقرارها.

ونوه حماد الى ان تعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة جاهز لكن ايضا عدم اكتمال النصاب حال دون التصويت عليه مشيرا الى ان اجتماع اللجنة المقبل سيشهد التصويت على تقريري اللجنة بشأن تعديلات قانوني العمل بالقطاع الاهلي ومزاولة مهنة الصيدلة.

ومن جانبه قال رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية النائب طلال الجلال ان اللجنة اجتمعت امس مع غرفة التجارة والصناعة وممثلين عن اتحاد المصارف ورئيس لجنة حقوق العاملين الكويتيين في القطاع الخاص ورئيس الاتحاد العام لعمال الكويت وعدد من الجهات ذات الصلة وتم خلال الاجتماع مناقشة التعديلات المقدمة على قانون العمل في القطاع الأهلي.

واضاف الجلال في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة: "طلبنا من الجهات المعنية التي حضرت الاجتماع أمس بعد ان استمعنا الى ارائهم في قانون العمل في القطاع الاهلي بشكل عام وفي التعديلات النيابية المقدمة على القانون بشكل خاص تزويدنا بملاحظاتهم مكتوبة حول التعديلات المقدمة على قانون العمل في القطاع الاهلي".

واشار الجلال الى ان "اللجنة ستستكمل مناقشة التعديلات في اجتماع لاحق فور وصول ملاحظات الجهات المعنية وسنحيل تقريرنا بعد مناقشتها الى المجلس".

الرويعي: يجب تطبيق «البديل الإستراتيجي» على القطاع النفطي دون تمييز

عودة الرويعي

قال مقرر لجنة تنمية الموارد البشرية والوطنية البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي: ان البديل الاستراتيجي اذا ميز بين قطاع وقطاع يعني فشله وعدم جدواه ويجب ان يطبق على القطاع النفطي حاله حال غيره من القطاعات بدون تمييز.

واضاف الرويعي: لجنة الموارد البشرية البرلمانية مضى لها اكثر من عامين وهي تدرس وتناقش البديل الاستراتيجي بما يحقق العدل والمساواة لجميع الوظائف والقطاعات بدون استثناء.

وتابع الرويعي: نصيحة لوزير المالية بالا يتأخر في تطبيق البديل الاستراتيجي الذي يستفيد منه شريحة كبيرة من الموظفين في حين ان من يدعي الضرر منه لا يمس وضعه.

جدول الأعمال يتضمن مناقشة طلب مقدم بشأن تعيينات وترقيات الوزير المدعج

مجلس الأمة يناقش اليوم مخالفات بيع «عقارات الاستثمار»

مجلس الأمة يعقد جلسته العادية اليوم

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم وعلى جدول أعماله رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والتدقيق للبعثات الدبلوماسية والمكاتب التابعة لها عن الفترة بين عامي 2004 – 2005 وحتى 2013 – 2014 إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية للاختصاص.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة أيضا تقرير لجنة المرافق العامة البرلمانية عن الرسوم بالقانون رقم 119 لسنة 2013 في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي إضافة إلى تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن مشروع قانون بشأن المناقصات العامة.

كما يتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية في شأن الاقتراحين بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 4 لسنة 2012 في شأن جامعة (جابر الأحمد)، وعلى جدول الأعمال أيضا تقرير للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 180 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. ويتضمن البند العاشر من جدول الأعمال تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية عما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة حول المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار. كما يتضمن جدول الأعمال تقرير لجنة حماية الأموال العامة عما أورده ديوان المحاسبة من ملاحظات ومخالفات بعقود الأنظمة الآلية للمعلومات التي يتم تنفيذها بواسطة الشركة المتعهدة إضافة إلى تقرير لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الأخرى حول العالم.

ويتضمن بند طلبات المناقشة وكتب الحكومة في جدول الأعمال مناقشة طلب مقدم من بعض الأعضاء بشأن التعيينات والترقيات التي اعتمدها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة السابق عبدالمحسن المدعج في الفترة التي عاصرت الاستجواب المقدم من النائب الدكتور عبدالله الطريجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

كما يتضمن ذات البند كتاب المدعج مرفقا به تقرير الرد على التوصيات الخاصة بجلسة الاستجواب الموجه من النائب الطريجي